استبيان مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان المقدم للمنظمات الدولية والمجتمع المدني

ماري لاولر، 9 شباط/فبراير 2021

تدعوكم السيدة ماري لاولر مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان وتدعو منظمتكم لملء الاستبيان التالي. ستسترشد بإجاباتكم في صياغة تقريرها المواضيعي حول مسألة احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان لفترات طويلة، وهو ما سيعرض أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

يمكن الوصول إلى الاستبيان بشأن التقرير على موقع مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان باللغة الإنجليزية (اللغة الأصلية) والفرنسية والإسبانية والروسية والعربية (ترجمات غير رسمية):

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/SRHRDefendersIndex.aspx>)

ستنشر جميع الوثائق المقدمة على الموقع المذكور آنفاً، ما لم تبين أنت أو منظمتك عند تقديم الإجابات رفضكم إتاحتها للجمهور.

ينبغي ألا يتعد الاستبيان عدد كاللمات المحدد والذي يبلغ 2500 كلمة. يرجي إرسال الاستبيان كاملاً إلى defenders@ohchr.org

**آخر ميعاد لتقديم الإجابات:** 19 أذار/مارس 2021

معلومات الاتصال:

يرجي تقديم تفاصيل الاتصال الخاصة بكم للتواصل معكم في أية مسائل تخص هذا الاستبيان (اختياري).

|  |  |
| --- | --- |
| * منظمة دولية أو مشتركة بين الحكومات
* مجموعات أو منظمات مجتمع مدني
* مدافعون عن حقوق الإنسان
* مؤسسات أكاديمية/تدريبية أو بحثية
* جهات أخرى (برجاء التحديد)
 | نوع الجهة المعنية(برجاء اختيار جهة) |
| مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان محمد زارع | اسم الجهة المعنية/المنظمة (إن وجدت)اسم مالئ الاستبيان |
|  | البريد الإلكتروني |
|  نعم التعليقات (إن وجدت) |  هل يمكننا نسب هذا الاستبيان لكم/لمنظمتكم علانيةً\*؟\*على موقع مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان  |

الأسئلة

المدافعون عن حقوق الإنسان هم أشخاص يعملون، بمفردهم أو بالتعاون مع آخرين، على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان.

يقوم المدافعون عن حقوق الإنسان بدورهم في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في إطار قانوني لا يتماشى دائماً مع ميثاق الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان الدولي. وفي بعض الحالات، كما يتردد في العديد من اجتماعات مجلس حقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة،[[1]](#footnote-1)[1] ، أسيء استخدام التشريعات الوطنية، ولاسيما التشريعات الأمنية والقوانين المناهضة للإرهاب، أو اللوائح الخاصة بالمجتمع المدني والحريات العامة بحيث تستهدف المدافعين على نحو يتنافى مع القانون الدولي ومن شأنه التسبب في حرمانهم اعتباطياً من حرياتهم لفترات طويلة.

1. هل تعرفون أي مدافعين عن حقوق الإنسان تحتجزهم دول على أساس اتهامات تحمل عقوبات بالسجن لفترة تبلغ 10 سنوات على الأقل؟ برجاء التقدم بقائمة بالحالات.

**إسماعيل الاسكندراني**، 37 عام، باحث علم اجتماع وصحفي استقصائي في مجال المجتمعات المهمشة في سيناء والنوبة، كما كان عضوا في عدة لجان لتقصي حقائق ومراقبة في منظمات حقوقية حقوقية مختلفة.

تم القبض على الاسكندراني من مطار الغردقة 29 نوفمبر 2015 أثناء عودتة من المانيا، ووجهت إليه النيابة اتهامات منها؛ الانضمام لجماعة الاخوان الارهابية، وبعد عامين من الحبس الاحتياطي تم تحويله للمحاكمة العسكرية بنفس الإتهامات على ذمة القضية رقم 18 لسنة 2018 وصدر حكم بحبسه 10 سنوات.

1. هل تعرفون أي مدافعين تحتجزهم دول على أساس عقوبات متواصلة تبلغ مدتها 10 سنة أو أكثر؟ على سبيل المثال، مدافع يتم فترة عقوبته التي تبلغ 4 سنوات وعوضاً عن إطلاق سراحه، يحكم عليه بست سنوات إضافية؟ برجاء التقدم بقائمة بالحالات.

1. هل تعرفون أي مدافعين عن حقوق الإنسان أضيف إلى مدة حبس دول لهم على ذمة قضية و/أو احتجازها لهم إدارياً عقوبة تبلغ أو يمكن أن تبلغ 10 سنوات أو أكثر؟ برجاء التقدم بقائمة بالحالات.
2. **محمد الباقر**، محامٍ مصري، مدير ومؤسس مركز عدالة للحقوق والحريات، ناشط في مجال الدفاع عن النشطاء السياسيين والحقوقيين، والأقليات.

تم إلقاء القبض على محمد الباقر في 29 سبتمبر 2019، ووجهت إليه النيابة اتهامات منها؛ مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وقررت النيابة حبسه إحتياطياً على ذمة القضية، وفي أغسطس 2020 أدرج محمد الباقر على ذمة قضية أخرى رقم 855 لسنة 2020، ووجهت إليه نفس الإتهامات التي وجهت إليه في القضية الأولى، وفي 23 نوفمبر 2020 قررت محكمة جنايات القاهرة إدراج محمد الباقر مع آخرين على قوائم الإرهاب.

1. **ماهينور المصري،** محامية مصرية، تعمل على تعزيز استقلال السلطة القضائية، اهتمت بالدفاع عن حقوق العمال، وتنظيم الدعم للسجناء السياسيين من خلال حملات التضامن والمناصرة. في 22 سبتمبر 2019 ألقي القبض على ماهينور من امام نيابة امن الدولة العليا عقب انتهائها من عملها كمدافعة عن متظاهرين تم القبض عليهم في 20 سبتمبر 2019.

تواجه ماهينور اتهامات منها؛ مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، ويتم تجديد حبسها إحتياطياً، وفي أغسطس 2020 تم إدراج ماهينور المصري على ذمة قضية أخرى بمحضر تحريات من قبل جهاز الأمن الوطني، ووجهت إليها النيابة نفس الاتهامات التي وجهت لها في القضية الأولى.

1. **ايراهيم عز الدين،** مهندس معماري، وباحث عمراني بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات، اهتمت أبحاثه حول الحق في السكن الملائم والتهجير والإخلاء القسري في مصر.

في 12 يوليو 2019 ألقت قوات الأمن الوطني القبض على إبراهيم عز الدين بالقرب من منزله بالقاهرة وإختفى قسرياً لمدة 167 يوماً بإحدى مقار الأمن الوطني تعرض خلالها لتعذيب شديد. ، وفي 26 نوفمبر من نفس العام مثل أمام نيابة امن الدولة العليا، ووجهت إليه اتهامات من بينها مشاركة جماعة إرهابية، وما زال ابراهيم رهن الحبس الاحتياطي على ذمة قضيتين تحملان نفس الإتهامات.

1. [**إبراهيم متولي**](https://news.un.org/ar/story/2019/11/1044031)، أحد مؤسسي رابطة أسرة المفقودين قسرياً، وقدم الدعم القانوني لكثير من عائلات المفقودين في سبيل معرفة مصير ذويهم.

في 10 سبتمبر 2017 ألقي القبض عليه من مطار القاهرة أثناء ذهابه لجينيف لحضور اجتماع فريق الأمم المتحدة المعني بالإختفاء القسري في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان بجينيف، ووجهت إليه النيابة اتهامات، منها؛ مشاركة جماعة ارهابية. وما زال رهن الحبس الاحتياطي المطول.

1. **عزت غنيم،** محام حقوقي، مؤسس ومدير منظمة التنسيقية المصرية للحقوق والحريات وهي منظمة عملت على توثيق أوضاع الاحتجاز داخل السجون المصرية.

اعتقل غنيم في 1 مارس 2018 واختفيى لمدة 3 أيام قبل التحقيق معه امام نيابة امن الدولة وتم اتهامه بالارهاب، وبرأته المحكمة في سبتمبر 2018 إلا أنه أعيد اعتقاله بنفس الاتهامات مجدداً ويتم تجديد حبسه احتياطياً على ذمة قضية جديدة.

1. **هيثم محمدين**، محامي وناشط حقوقي، عمل في العديد من المنظمات الحقوقية كمدافع عن حقوق العمال، بجانب دفاعه عن الحق في حرية التعبير السلمي.

تم القبض على محمدين في 15 مايو 2018، وتم اتهامه بالإرهاب واتهامات أخرى، ويتم تجديد حبسه إحتياطياً على ذمة القضية رقم 1956 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا.

1. **هدى عبد المنعم**، 64 عام، عضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين، تطوعت هدى عبدالمنعم كإستشارية في التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، من خلال توثيقها للانتهاكات الحقوقية.

تم القبض عليها من منزلها منتصف ليل 1 نوفمبر 2018 معصوبة العينين وتم احتجازها بمقر الامن الوطني لمدة 3 اسابيع قبل مثولها امام النيابة بتهمة الإرهاب، ويتم تجديد حبسها إحتياطياً في ظروف احتجاز قاسية وتعنت في توفير الرعاية الصحية اللازمة لها.

1. **إسراء عبد الفتاح**، ناشطة سياسية وحقوقية عملت كمديرة مشروعات بالمعهد المصري الديمقراطي وعملت على توظيف الإعلام لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تم القبض على إسراء عبدالفتاح في 12 اكتوبر 2019 من قبل قوات الأمن الوطني وتعرضت للتعذيب قبل مثولها امام النيابة صباح اليوم التالي واتهامها بالإرهاب، ويتم تجديد حبسها إحتياطيا على ذمة قضيتين بإتهامات مماثلة.

من خلال ما سبق، فيعاقب الوارد أسماؤهم أعلاه بقانون رقم 94 لسنة 2015، والمعروف ب([قانون مكافحة الإرهاب](https://manshurat.org/node/14679)؛ فبحسب المادة 12 من هذا القانون قد يصل الحكم عليهم من 10 سنوات إلى 25 عامًا.

واعتمدت السلطة القضائية في توجيه الاتهامات علي تحريات أمنية من قبل جهاز الأمن الوطني دون مواجهتهم بأي أدلة ملموسة حول الاتهامات وماهية الجماعة الإرهابية التي ينتمون إليها، وتعرض بعضهم للإختفاء القسري والتعذيب لفترات متفاوتة وبأساليب مختلفة.

1. هل تعرفون أي مدافعين عن حقوق الإنسان يندرجون في الفئات المذكورة أعلاه أطلق سراحهم قبل انتهاء العقوبات الطويلة الأجل الموقعة عليهم لأي سبب (على سبيل المثال منحوا عفواً، في الاستئناف، أطلق سراحهم على أساس إنساني أو غيره؟ برجاء التقدم بقائمة بالحالات.
2. ما هي التدابير التي ترون على المقررة الخاصة اتخاذها بغية:
3. حماية المدافعين من الاحتجاز لفترات طويلة بسبب عملهم الإنساني؟ و
4. هل أطلق سراح هؤلاء المدافعين اعتباطياً على أساس عقوبات طويلة الأجل؟

**ملحوظة:** عند التقدم بقائمة من الحالات/الأمثلة في كل سؤال، برجاء إضافة: اسم المدافعين عن حقوق الإنسان، ملخص لعملهم الإنساني، تفاصيل الاحتجاز (تاريخ الاعتقال، الاتهامات والأحكام بما في ذلك مواد القانون أو القوانين ذات الصلة، شرح مقتضب للوقائع المتصلة بقضيتهم.

1. [1]أنظر [A/HRC/RES 22/6](https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/22/6) (2013) و. [A/RES/68/181(2014)](https://undocs.org/A/RES/68/181) أنظر أيضاً: [A/HRC/RES/25/18 (2014),](https://undocs.org/A/HRC/RES/25/18)، و [A/HRC/RES/27/31 (2014)،](https://undocs.org/A/HRC/RES/27/31) و([A/HRC/RES/32/31](https://undocs.org/en/A/HRC/RES/32/31) (2016، و [A/HRC/RES/34/5 (2017)](https://undocs.org/en/A/HRC/RES/32/31)  [↑](#footnote-ref-1)